وورد عند ابن ماجه ان الدعاء بها افضل الدعاء وصح عند الترمذي لم يعط الناس
بعد اليقين خيرا من العافية وصح انه صلى الله عليه وسلم قال لمن اشتكى اليه وجعا في
جسده اصبر بميتك على الذي تأتم به من جسدك وقل بسم الله ثلاثا وقل سبع
مرات اعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما اجد واحاذر وصبره على قضاء الله وقدره
فان كمور المؤمن كلها خير ان اصابته سراء شكر او ضراء صبر رواه مسلم وروى
ابن حبان ان الرجل لتكون له عند الله المنزلة فما يبلغها بعمل فما زال يبتليه ببلاء
حتى يبلغه اياها وصح ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب ولا هم ولا حزن ولا
اذى ولا غم حتى الشوكة يشاكها الا كفر الله بها خطاياه وروى الطبراني بسند
لا بأس به من اصيب بمصيبة في ماله او في نفسه فكتمها ولم يشكها الى الناس كان
حقا على الله ان يغفر له وصح اذا اشتكى المؤمن خلصه الله تعالى من الذنوب كما
يخلص الكير خبث الحديد وان يحسن ظنه بالله تعالى عند ظن عبده به كما في الصحيحين
زاد احمد وغيره ان ظن بي خيرا فله وان ظن بي شرا فله وصح في سيد الاستغفار
ان من قالها صباحا ومساء فمات يومه او ليلته دخل الجنة سئل الله ذلك وان
يختم لنا بالحسنى ويبلغنا من فضله المقام الاسنى آمين هذا خلاصة ما تيسر جمعه
والله اعلم وسئل سؤالا صورته اذا كان بعض اهل بلادنا بارض بعيدة
الشخص منهم في مرض موته يريد ان يوصي لبعض من تركته لبعض ورثته
فيقول مثلا هذا الفلان او هذا الفلانة تحية على قصد الوصية لا على قصد الاقرار
واطرد عرفهم بان ذلك وصية فهل يكون ذلك وصية لاطراد عرفهم بذلك فيترتب
عليه احكام الوصية من جواز الرجوع فيه وكون المعزله وارثا فلا تصح بغير اجازة
الورثة وان يكون الثلث فما دونه وغير ذلك من احكام الوصية ام يكون ذلك
اللفظ اقرارا لقوله الا ترى صيغة الاقرار هذا الفلان وقد اتى المقر بصيغة الاقرار
فيترتب عليه احكام الاقرار من جواز اقرار المريض للوارث وغير ذلك من احكام
الاقرار فاجاب بقوله الجواب عن هذا السؤال هو ما صرح به اثمتنا
من انه ان قال هو له بعد موتي كان صريحا في الوصية وان قال هو له ولم يقل
بعد موتي كان صريحا في الاقرار ولا يحمل على الوصية وان نواها نعم ان قال

هو له

هو له من مالي كان كناية في الوصية لانه لا يصلح للاقرار حينئذ ومثله عبدي هذا له
فيكون كناية وصية ايضا وكذا الوقف عينئذ كما في فتاوى وهبته له بدون قبض
فانه يكون صريحا في الهبة وان نوى بها الوصية وسئل عن شخص اسند
وصيته الى ولده وجعل اخاه ناظرا على ولده الوصي واولاده الصغار فلما بلغ
الصغار رشدهم عزل اخوهم الوصي بيد اله وكلهم واذن له الناظر في العمارة وقال
له كل ما تخرج في الحال خذ حسابه مني فعمر البير المذكورة وخسر فيها نحو اربعين
اشرفيا فاعطاه الاخوة مما يخصهم من الخسارة في البير المذكورة اشرفين فقط
استغنوا من اعطاء بقية ما يخصهم فهل يلزم الناظر الخروج من بقية الحساب
امام على الصغار وهل يطالب المعز اخوتهم ام العم الناظر فاجاب بقوله حيث
اثبت الوصي عليه رشده بان بلغ مصلحي الدينة وقاله اشترط اذنه في العمارة وهي
لم يأذن فصاحب العمارة متبرع بها فلا رجوع له عليه بشيء بل له الرجوع بما دفعه
اليه ان ظن انه واجب عليه لتبين انه ليس عليه شيء وان لم يبلغ كذلك فان اذن
القاضي للمعمر رجع في مال الوصي عليه والا لم يرجع على احد بشيء واما اذن العم
الناظر على الوصي فلا عبرة به لانه لا يستقل بالتصرف فان جعل له الميت الاستقلال
به كفى اذنه في رجوع المعمر على الحاجر بما يخصهم وسئل عن من ترك زوجة
وابن عم شقيق وابن ابن عم لاب وعبدا سبعين او ثمانين وجلا بثلاثين واريد شراءه
واعتق العبد في مرض موته واوصى له بالغنم واوصى بثلث كل لزوجته وثلثه
للشقيق وثلثه للذي لاب فهل نصح الوصايا وهل يرث ابن ابن العم لاب مع
الشقيق فاجاب بقوله الوارث هو زوجته وابن ابن عم الشقيق دون
ابن ابن العم لاب فان اجاز الوارثان الوصايا كلها فلا اشكال وان رد اهما فقد م
العتق فيعتق من العبد بقدر ثلث المال فاذا فرضنا ان جميع التركة العبد والجمل
والشاة ثمانون مائة وعشرين فثلث المال اربعون فيعتق من العبد بقدرها
فاذا كانت قيمته ثمانين عتق نصفه ولا شيء لابن العم لاب والثمانون الباقية
للزوجة بهما عشرون ولابن ابن العم الشقيق الباقي وهو ستون وسئل
عن شخص دبر مملوكا له في مرض موته واوصى له بعشرين دينارا ذهبا ثم مات في

copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)